# البَابُ الثَّانِي

## فى ذكر أحكام الجارّ والمجرور

**المسائل التى تعرض لها المصنف:**

هذا الباب فيه أربع مسائل أيضا.

**إحداها**– أنه لا بُدّ من تعلق الجارّ والمجرور. بـ «فعل ماض، أو مضارع، أو أمر» ولو كان ناقصا على الأصح ، أو بما فى معناه من مصدرٍ، أو صفةٍ، أو نحوهما.

**ما المراد بالتعلق؟**

والمراد بالتعلق: العمل فى محل الجارّ والمجرور نصبا أو رفعاً.

**مثال تعلق الجارّ والمجرور بالفعل:**

نحو: «**مررتُ بزيدٍ**». فالجارّ والمجرور فى محل نصب بمررت.

ومثال تعلق الجار والمجرور بما فى معنى الفعل: نحو «**زيدُ ممرور به**» فالجار والمجرور فى محل رفع على النيابة عن الفاعل بـ «مَمْرور»[1].

**مثال اجتماعهما:**

(أ) وقد اجتمعا؛ أى : التعلّق بالفعل، والتعلّق بما فى معناه فى قوله تعالى: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧] فعليهم الأول متعلق بفعل وهو: «**أنعمت**». ومحله نصب وعليهم الثانى متعلق بما فى معنى الفعل وهو المغضوب ومحله رفع على النيابة عن الفاعل.

(ب) وقد اجتمعا أيضا فى قول أبى بكر بن دُرَيْد فى مقصورته:

**واشْتَعَلَ المُبْيَضُّ فى مُسْوَدِّه  مِثْلَ اشتعالِ النارِ فى جَزْلِ الغَضَى**[2]

---

(١) كما هو معروف أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله المبنى للمعلوم، أما اسم المفعول فيعمل عمل فعله المبنى للمجهول فهو يرفع نائب فاعل.

(٢) هذا البيت هو البيت الثالث من المقصورة. اشتعل : فشا وانتشر، من قوله الله عز وجل ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤] والمبْيض منه: الشعر الأشيب، ومسوَدّه: الشعر الذى بقي أسود على حاله. والجَزل: ما غَلُظَ من الحطب، والغضا: ضرب من الشجر يبقى جَمْرُه مُحْمَرًّا بعد الاحتراق طويلاً، واحِدَتُه غَضَاةٌ. قال الشاعر:

**فسقى الغضا والساكنيه وإن هُمُو  شبوه بين جوانحى وضلوعي!**

يشبه الشعر الأبيض بالنار تعصف بالشعر الأسود فيسرع إليه البياض مثله فى ذلك مثل اشتعال النار فى الشجر، أو الحطب اليابس.

فَـ «فى مُسْوَدّه» مُتَعَلِّق بِفعْل وهو «**اشتعل**» و «**فى جَزْلٍ**» متعلق بما فى معنى الفعل وهو «**اشتعال**»[1].

وإن عَلَّقتَ الجارّ والمجرورَ الأول وهو «**فى مُسْوَدّه**» بـ «المبْيَضّ» أو جعلتَه حالاً منه متعلقا بـ «كائنا» محذوفاً.. فلا دليلَ فيه على اجتماعهما؛ لأن الجارّ والمجرور الأول والثانى متعلقان بما فى معنى الفعل وهو «**المبيض**» أو «**كائنا**».

واشتعل: معناه انتشر، والمبيضّ: البياض. والضمير فى «**مُسْوَدّه**» عائد على الرأس فى البيت قبله. و«مِثلَ» بالنصبِ مفعول مطلق. و«الغَضَى» : شجر معروف إذا وقع فيه النار يشتعل سريعاً، ويبقى زمانا. شَبَّهَ بياضَ المشيبِ، وانتشارَه فى رأسه باشتعالِ النار فى الحطب الغليظ، وانتشارها فيه.

## حروف مُستَثْناةٌ لا تتعلق بشىء:

ويستثنى من حروف الجر أربعة؛ فلا تتعلق بشىء: أحَدُها- الحرف الزائد.

[١] كالباء الزائدة:

«أ» فى الفاعل: نحو ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد: ٤٣]. أو نحو: أحْسِن بزَيْدٍ.. عند الجمهور. والأصل: كفى الله شهيداً، وأحْسن زَيْدٌ بالرفع، فزيدت الباء فى الفاعل. وأَحْسِن: (بكسر السين) فعل تعجب.

«ب» والزائدة فى المفعول: نحو: ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥].

«جـ» وفى المبتدأ: نحو: بحسبك درهم.

«د» وفى الخبر الناسخ المنفى: نحو : ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر: ٣٦] ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٤].

[٢] وكـ «مِنْ» الزائدة:

«أ» فى الفاعل نحو: ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾ [المائدة: ١٩].

---

(١) المصدر يعمل عمل فعله غير أنه يضاف إلى معموله.

وابن دريد: هو أبو بكر بن دريد الإمام اللغوى الحُجّة المتوفّى سنة ٣٢١هـ روى عن عبد الرحمن بن أخى الأصمعى، وأبى حاتم السجستانى، وأبى الفضل الرياشى، والتوّزى وغيرهم من أكابر علماء اللغة، وكان رأس أهل هذا العلم، وروى عنه خلق منهم: السيرافى، والمرزبانى وأبو الفرج الأصبهانى ، وهو الذى انتهت إليه لغة البصريين وهو صاحب الجمهرة، وقصيدته «المقصورة» أستوعبت معظم الأفعال المقصورة فى اللغة العربية ، واشتملت على ضروب من الحكم والنصائح والأوصاف البديعة. وتناولت عدة أغراض، وشعرها من السهل الممتنع العذب.

« ب » وفى المفعول نحو: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾ [الملك: ٣].

« جـ » وفى المبتدأ نحو: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾ [الأعراف: ٥٩]. و﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣].

**ما يستفاد من الأمثلة:**

واستُفِيدَ من الأمثلة:

**أولا:** * أن «**الباء**» تزاد فى الإثبات والنفى. * وتدخل على المعارف والنكرات.

**ثانيا:** * وأن «**مِن**» لا تزاد فى الإثبات. * ولا تدخل على المعارف- على الصحيح.

**لماذا لا يتعلق الزائد بشىء؟**

وإنما لم يتعلق الزائد بشىء؛ لأن التعلّق هو الارتباطُ المعنوى، والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله؛ وإنما يُؤْتَى به فى الكلام تقويةً وتوكيداً.

والحرف الثانى مما لا يتعلق بشىء:

« لعَلّ » الجارّة فى لغة من يجر بها المبتدأ وهم عُقَيْل (بالتصغير) .

ولهم فى لامها الأولى: الإثبات والحذف؛ (فهاتان لغتان) ولهم فى لامها الأخيرة: الفتحُ والكسر؛ (فهاتان لغتان أيضا) وإذا ضربت اثنتين فى مثلهما تحصل من ذلك أربع لغات وهى: لعَلَّ ولَعَلِّ. وعَلَّ وعَلِّ: بفتح اللام الأخيرة وكسرها فيهن. واشتُهر أن عُقَيْلاً يجرون بلعلّ[1]:

قال شاعرهم وهو كعب بن سعد الغنوى:

**فقُلتُ ادعُ أُخْرَى وارفع الصوتَ جهرَةً**

**لَعَلَّ أَبى المِغْوَارِ منكَ قَرِيبُ**

فجر بها «**أبا المغوار**» تنبيها على أن الأصل فى الحروف المختصة بالاسم أن تعمل العملَ الخاصّ به وهو الجرّ.

---

(١) لأنها بمنزلة الحرف الزائد. ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية كما فى بيت سعد الغنوى. وقوله: «قريب» هو الخبر.

وأبو المغوار كُنْيَةُ أخى الشاعر مات فرثاه، واسمه «هرم» أو «شبيب».

**ما سبب القول بعدم التعليق فيها؟**

وإنما قيل بعدم التعليق فيها؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد الداخل على المبتدأ.

**الحرف الثالث مما لا يتعلق بشيء:**

والحرف الثالث مما لا يتعلق بشيء «**لولا**» الامتناعية، إذا وَلِيَها ضميرٌ متصل لمتكلم، أو مخاطب ، أو غائب فى قولِ بعضهم: (لولاى، ولولاك، ولولاه) .

كقول زيد بن الحكم:

**وكم موطنٍ لولاى طُحت كما هوى** .....[1]

وكقول الآخر:

**لـولاك فـى ذا الـعـام لـم أحْـجُـج** .....

أنشده الفَرّاء[2]: وكقول جحدر:

**ولـولاه مـا قـلّـت لـدىّ الـدراهـم** .....

**مذهب سيبويه:**

فذهب «**سيبويه**» إلى أن «**لولا**» فى ذلك كله جارّة للضمير، وأنها لا تتعلق بشيء، وأنها بمنزلة لعل الجازة؛ فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء.

مذهب الأخفش: وذهب «**الأخفش**» إلى أن «**لولا**» فى ذلك غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع المحل على الابتداء، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع[3].

---

(١) بقية البيت كما جاء فى منهج السالك للأشمونى:

**وكم مَوْطِن لولاى طُحتُ كما هَوَى بأَجْرامِه مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى.**

(٢) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد. أخذ عن الكسائى وكان فقيها عالما فى النحو واللغة مات سنة ٢٠٧ هـ. وترجمته فى نزهة الألبا: ١٣٤، ومعجم الأدباء ٩/٢٠.

(٣) جاء فى منهج السالك للأشمونى: وذهب سيبويه : إلى أن «لولا» حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو «لولاي» و «لولاك» و«لولاه» فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه. وزعم الأخفش: أنها فى موضع رفع بالابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع، ولا عمل للولا فيها، كما لا تعمل لولا فى الظاهر. وزعم المبرّد: أن هذا التركيب فاسد لم يرد فى لسان العرب. وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله:

**أتَـطْـمِـعُ فِـيـنَـا مَـنْ أرَاقَ دِمَـاءَنـا وَلَـوْلاَكَ لـم يَعْرض لأحسابِنَا حَسَبُ**

وقوله:

**وكم موطنٍ لولايَ طُحتُ كما هوى بأجْرامه من قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى. ا هـ**

والأكثر أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت، ولولا هو؛ بانفصال الضمير فيهن؛ كما قال الله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: ٣١].

**الحرف الرابع مما لا يتعلق بشيء:**

والحرف الرابع «**كاف التشبيه**» نحو قولك: «**زيدٌ كعمر**».

فزعم الأخفش (الأوسط) وهو سعيد بن مسعدة ، وأبو الحسن بن عصفور :

أنها؛ أى كاف التشبيه لا تتعلق بشيء محتجين بأن المتعلّق به إن كان استقرّ، فالكاف لا تدل عليه. وإن كان فعلاً مناسباً للكاف، وهو أشبه، فهو متعدّ بنفسه لا بالحرف.

وفى ذلك بحث . وفى بعض النسخ: نظر. وبينه المصنف فى «**المغنى**» بمنع انتفاء دلالة الكاف على الاستقرار فقال: «**والحقّ أن جميع الحروف الجارّة الواقعة فى موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار**». وهو فى ذلك تابع لأبى حيان[1].

**المسألة الثانية من المسائل الأربع:**

**فى بيان حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة لماذا أخّرها عن الأولى؟**

أخّرها عن الأولى؛ لأنها منها بمنزلة الجزء من الكل.

**بيان الحكم:**

حكم الجار والمجرور إذا وقع بعد المعرفة أو بعد النكرة مع التَّمحّضِ وغيره- حكم الجملة الخبرية المشروطة بالشروط المتقدمة:

(١) فهو؛ أى الجارّ والمجرور صفة فى نحو قولك: رأيت طائرا على غُصْنٍ، لأنه؛ أى: على غُصْنٍ وقع بعد نكرةٍ محضةٍ وهو «**طائر**».

(٢) أو هو حال فى نحو قوله تعالى- حكاية عن قارون: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص: ٧٩]. ففى زينته، فى موضع الحال؛ أى: متزيناً: على تفسير المعنى. وكائنا فى زينته: على تفسير الإعراب.

---

(١) شهدت البلاد فى دولة المماليك البحرية نهضة نحويّة حمل لواءها ثلاثة رجال وهم:

أ - أبو حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٢٥ هـ

ب - وابن هشام الأنصارى المتوفى سنة ٧٥١ هـ

ج - وابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩ هـ

وقد أشرت إلى ذلك فى المقدمة.

لأنه؛ أى: «**فى زينته**» وقع بعد معرفةٍ محضةٍ، وهى الضمير المستتر فى خرج.

وهو محتمل لهما؛ أى: للوصفية والحالية، بعد غير المحْضِ منهما، وذلك فى نحو: «**يُعجِبُنى الزّهُر فى أكمامه**».

وفى نحو: «**هذا ثمر يانع «على أغصانه**».

وذلك؛ «**الزهر**» فى المثالِ الأول «**مُعَرّف بأل الجنسية**»؛ فهو قريب من النكرة.

وقولك «**ثمر**» فى المثال الثانى «**موصوف**» بيانع؛ فهو قريب من المعرفة. فيجوز فى كل من «**الجارّ والمجرور**» فى المثالين:

(١) أن يكون صفة.

(٢) وأن يكون حالاً.

والأكمام: جمع كِمّ- بكسر الكاف- وهو وِعاءُ الطّلْع. والأغصانُ: جمع غُصْن بضم الغين.

## المسألة الثالثة من المسائل الأربع فى بيان : (مُتَعَلّق الجارّ والمجرور فى هذه المواضع)

اعلم أنه متى وقع الجارّ والمجرور:

(١) صفة لموصوف. (٢) أو صلة لموصول.

(٣) أو خبراً لمُخْبَرٍ عنه. (٤) أو حالاً لذى حالٍ.

تعلّق الجارّ والمجرورُ بمحذوفٍ وجوباً تقديره: «**كائن**».

لأن الأصلَ فى الصفة، والحالِ، والخبر: الإفرادُ. أو تقديره: «**استقر**». لأن الأصل فى العمل للأفعالِ.

ويُعَضّدُه الاتفاق عليه فى الصلة المشار إليه بقوله: إلا الواقعة صلة، فيتعين فيه تقدير «**استقرّ**» اتفَاقاً؛ لأن الصِّلة لا تكون إلا جملة.

والوصف مع مرفوعه المستتر فيه مفرد حكما. وقد تَقَدّمَ مثالا: الصفة والحال فى قوله:

(١) رأيت طائرا على غُصْن. (٢) وخرج على قومه فى زينته.

(٣) ومثال الخبر: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١].

(٤) ومثال الصلة: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٩].

**بم يسمى الجارّ والمجرور فى هذه المواضع الأربعة؟**

ويُسَمّى الجارّ والمجرور فى هذه المواضع الأربعة: ب»الظرف المستَقَرّ» بفتح القاف؛ لاستقرار الضمير فيه، بعد حذف عامله وفى غيرها: بـ «الظرف اللّغو» لإلغاء الضمير فيه.

**المسألة الرابعة من المسائل الأربع:**

يجوز فى الجارّ والمجرور حيث وقع فى هذه المواضع الأربعة: (صفة، أو صلة، أو خبرا، أو حالاً) وحيث وقع بعد نفى أو استفهام: أنه يرفع الفاعل؛ لاعتماده على ذلك.

تقول: «**مررت برجل فى الدار أبوه**» فلك فى «**أبوه وجهان**:

أحدهما- أن تقدّره فاعلاً بالجار والمجرور، وهو «**فى الدار**»، لنيابته عن «**استقَرّ**»، أو «**مستقر**»، محذوفاً.

وهذا الوجه هو الراجح عند الحذاق من النحويين كابن مالك.

**حجته:**

وحُجّتُه فى ذلك: أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

والوجه الثانى: أن تقدّره؛ أى: أبوه مبتدأ مؤخراً وتقدر «**الجار والمجرور**» وهو «**فى الدار**» خبرا مقدماً، والجملة من المبتدأ والخبر: صفة لرجل والرابط بينهما: الهاء من «**أبوه**».

وكذا تقول: فى الصلة، والخبر، والحال. وتقول فى الواقع بعد النفى والاستفهام: (١) ما فى الدار أحد (٢) وهل فى الدار أحد؟ فلك فى «**أحد**» الوجهان:

(١) قال الله تعالى: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم: ١٠] فلك فى «**شَكٌّ**» الوجهان، وحكى ابن هشام الخضراوي[1] عن الأكثرين أن المرفوع بعد الجار والمجرور يجب أن يكون فاعلا.

وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما؛ أى: الجارّ والمجرور الفاعل فى غير هذه المواضع الستة أيضا: نحو: فى الدار زيدٌ.

فزيد عندهم يجوز: أن يكون فاعلا. ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخراً، والجارّ والمجرور

---

(١) ابن هشام الخضراوى صاحب كتاب الإفصاح. وهو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى [٥٧٥-٦٤٦ هـ بتونس]. وتحت عنوان «كتب ظاهرة الردود» من كتاب الدراسات اللغوية فى الأندلس جاء: وضع الخضراوى كتابا فى النقض على «الممتع» فى التصريف لابن عصفور وهو أندلسى من أهل الجزيرة الخضراء وهاجر إلى تونس وقد كان من أعلام هذه الحقبة فى النحو وفيه جل مؤلفاته. له عدد من المؤلفات على إيضاح الفارسى هى: الإفصاح بفوائد الإيضاح فى شرحه، والاقتراح فى تلخيص الإيضاح وتتبعه بالشرح والتتميم والإيضاح. التكملة ٢/٦٦٠ و٦٦١.

خبره. وأوجب البصريون- غير الأخفش- ابتدائيته.

*** تنبيه**

جميع ما ذكرناه فى الجارّ والمجرور من أنه:

(١) لابد من تعلقه بفعل أو ما فى معناه.

(٢) ومن كونه صفة للنكرة المحضة.

(٣) وحالا من المعرفة المحضة.

(٤) ومُحْتملا للوصفية والحالية بعد غير المحضة منهما.

وغير ذلك؛ ثابت للظرف: فلابدّ له من تعلقه بفعل: زمانيا كان الظرف أو مكانيا.

فالأول- نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] فعِشاء: ظرف زمان متعلق بجاءوا.

والثاني- نحو: ﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [يوسف: ٩] فأرضا: ظرف مكان متعلق بـ «اطرحوه».

**لماذا نصبت أرضا على الظرفية؟**

وإنما نصبت على الظرفية؛ لإبهامها، من حيث كونها منكّرةً مجهولة.

**لابد من تعلقه بفعل أو بمعنى فعل:**

(١) فالزمانى: نحو: «**زيد مبكر يوم الجمعة**».

(٢) والمكانى: نحو: «**زيد جالس أمام الخطيب**».

فالظرفان متعلقان باسم الفاعل؛ لما فيه من معنى الفعل.

**مثال وقوعه صفة:**

(١) ومثال وقوعه؛ أى وقوع الظرف المكانى صفة بعد النكرة المحضة:

«**مررت بطائر فوق غُصنٍ**» . ففوق غُصْنٍ: صفة لطائر.

(٢) ومثال وقوعه «**حالا**»: بعد المعرفة المحضة: «**رأيت الهلالَ بين السحابِ**» فبين السحاب حال من الهلال.

(٣) ومثال وقوعه محتملا لهما: أي؛ للوصفية والحالية بعد غير المحضة منهما:

(١) «**يعجبنى الثمرُ (بالمثلثة) فوق الأغصان**».

(٢) و «**رأيت ثمرةً يانعةً فوق غُصْنٍ**». ففوق فى الحالين محتمل الوصفية والحالية.

أما الأول: فلأنه وقع بعد المُعَرّف بأل الجنسية، وهو قريب من النكرة.

(١) فإن راعيت معناه جعلت الظرف صفة له. (٢) وإن راعيت لفظه جعلته حَالاً منه.

وأما الثاني- فلأنه وقع بعد النكرة الموصوفة بيانعة.

والمنكّر الموصوف قريب من المعرفة.

فإن لم تكتف بالصفة جعلت الظرفَ صفة ثانية. وإن اكتفيت بها جعلته حالا من النكرة الموصوفة.

(٤) ومثال وقوعه خبرا: ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ﴾ [الأنفال: ٤٢] وفى قراءة السبعة: (نافع، وابن كثير، وابن عامر، وابى عمرو، وحمزة، وعاصم، والكسائي) بنصب «**أسفلَ**». فأسفلَ: ظرف مكان خبر عن الرّكب.

(٥) ومثال وقوعه صلة: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ ﴾ [الأنبياء: ١٩]. فَمَن: (بفتح الميم) اسم موصول، وعنده: صلتها.

(٦) ومثال رفعه الفاعل الظاهر: «**زيْدٌ عنده مالٌ**» فمال فاعل عنده؛ لأنه اعتمد على مُخْبَرٍ عنه هذا هو الراجح.

ويجوز تقديرهما؛ أى: الظرف والمرفوع بعده: مبتدأ مؤخرا، وخبراً مقدماً. والجملة: خبر زيد، والرابط بينهما: الهاء من «**عنده**».

وكذلك الحكم إذا وقع بعد نفى أو استفهام: نحو: أعندك زيد؟ وما عندك زيد فيأتى فى «**زيدٌ**» الوجهان، ويجرى فى نحو: «**عندك زيد**» المذهبان المتقدمان فيما إذا لم يعتمد الظرف على شيء ووقع بعده مرفوع:

(١) فمذهب البصريين إلا الأخفش: وجوب رفعه على الابتداء، والظرف خبر مقدم.

(٢) ومذهب الكوفيين والأخفش: جواز رفعه على الفاعلية؛ لأنهم يشترطون الاعتماد.